

وزارة العدل

القرار

بصفحتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٤/٥٧٢

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

رفع نائب عام الجنايات الكبرى بموجب كتابه رقم (٢٠١٤/١٨٩) تاريخ ٢٠١٤/٣/٥ القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/١٣٦٥) بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٧ المتضمن :

- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هناك العرض خلافاً للمادة (٢٩٩) عقوبات مكررة أربع مرات وعملاً بالمادة ذاتها وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم عن كل جناية.
- عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تقرر تنفيذ إحدى العقوبات المحكوم بها المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

كون القرار مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لهذا التمس تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٨ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (٢٠١٤/٤/٢٥) تأييد القرار الصادر .

الق

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى
أسندت للمتهم :

التهمة :-

- جنائية هتك العرض وفقاً للمادة (٢٩٩) عقوبات مكررة أربع مرات.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى على النحو الوارد بمحاضرها وبنتيجة
إجراءات المحاكمة بالدعوى رقم (٢٠١٣/١٣٦٥) توصلت بقرارها الصادر بتاريخ
٢٠١٤/٢/١٧ إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية والتي تتلخص في :

إن الطفل المجني عليه
مصري الجنسية يسكن مع والده الذي يعمل في مزرعة تقع في منطقة أم البساتين مجاورة
للمزرعة التي يعمل فيها المتهم وأن الأخير كان يقوم باصطحاب المجني عليه إلى داخل
المزرعة المليئة بأشجار الزيتون وهناك يقوم بتشليحه بنطلونه وكلسونه ويقوم بإخراج
قضيبه من سحاب بنطلونه ويضع قضيبه المنتصب على فتحة شرج المجني عليه ويحاول
إدخال قضيبه في دبر المجني عليه إلا أنه لم يتمكن من ذلك بسبب قيام المجني عليه بالشد
على حاله وقد كرر المتهم فعلته هذه مع المجني عليه أربع مرات وعلى مدار أربعة أيام
مختلفة ثم قدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة في هذه الدعوى وجدت المحكمة إن ما قام به
المتهم من أفعال مادية تجاه الطفل المجني عليه
العمر تسع سنوات بتاريخ الحادثة موضوع الدعوى المتمثلة بقيام المتهم باستدراج الطفل
المجني عليه إلى داخل المزرعة وبين أشجار الزيتون وتشليح المجني عليه بنطلونه
وكلسونه ووضع قضيبه المنتصب على فتحة شرج المجني عليه وتكرار فعلته هذه أربع
مرات وعلى مدار أربعة أيام مختلفة وحيث إن هذه الأفعال قد استطالت إلى عورة المجني
عليه التي يحرص كسائر الناس على سترها والذود عنها والمحافظة عليها وعدم التفريط
بها وخدشت بالتالي عاطفة الحياء العرضي لديه فإنها تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان

وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات مكررة أربع مرات وكما جاء بإسناد النيابة العامة.

لذا وتأسساً على ما تقدم :-

وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قررت المحكمة تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات مكررة أربع مرات

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات قررت المحكمة الحكم على المجرم بالمؤقتة لمدة ثماني سنوات والرسوم عن كل جناية من الجنايات الأربع.

لم يطعن المحكوم عليه في قرار محكمة الجنايات الكبرى سالف الإشارة إليه.

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون وباستعراض محكمات لأوراق الدعوى كمحكمة موضوع عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى يتبين:

أولاً:- من حيث الواقعة الجرمية:-
نجد إن محكمة الجنايات الكبرى استخلصت الواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً ومقبولاً من خلال بينات قانونية ثابتة في الدعوى لها ما يؤيدها دلت عليها وضمنت قرارها فقرات وهي التي عولت عليها في تكوين عقيدتها وبدورنا نقر محكمة الجنايات الكبرى على استخلاصاتها لواقعة الدعوى .

ثانياً:- من حيث التطبيقات القانونية:-

نجد إن ما قارفه المتهم من أفعال تمثلت باستدراج الطفل البالغ من العمر تسع سنوات إلى داخل مزرعة وبين أشجار الزيتون وتشليح المجني عليه بنظونه وكلسونه ووضع قضيبه المنتصب على فتحة شرج المجني عليه وتكرار فعلته هذه أربع مرات وعلى مدى أربعة أيام مختلفة تشكل بالتطبيق القانوني كافة أركان

وعناصر جنائية هناك عرض ولد لم يكمل الثامنة عشرة من عمره باعتبار أن هذه الأفعال وإن كانت لم تترك أثراً مادياً على جسم المجني عليه، إلا أنها استطلت إلى عورة المجني عليه وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديه وكما انتهى لذلك القرار المميز.

ثالثاً:- من حيث العقوبة:-

نجد إن العقوبة المفروضة على المتهم جاءت ضمن الحد القانوني المنصوص عليه في المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات.

وحيث إن القرار الصادر جاء مستوفياً لكافة شرائطه القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي تأييده .

لذلك نقرر تأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣٠ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠١٤ م.

القاضي المترايس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك